مجلـة البـاحث للـدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 13 / العدد: 02 / السنة: 2026 /ص ص: 1195 - 1223

الأمن بوصفه بناءً اجتماعيًا: مراجعات بنائية لمفهوم التهديد في الدراسات الأمنية

Security as a Social Construct: Constructivist Revisions of the Concept of Threat in Security Studies

تاريخ الإرسال: 2026/03/13 تاريخ القبول: 2026/06/15

بلخير صهيب* *BELKHIR Sohaib*
جامعـة باتنـة1
University of Batna1
مخبر: الأمن الإنساني: الواقع الرهانات والأفاق
Sohaib.belkhir@univ-batna.dz

ملخص:

يتناول هذا المقال مفهوم "التهديد" من منظور بنائي يرى أنّه ليس معطًى موضوعيًا تُمليه البيئة الدولية، بل معنى سياسي يُنتَج عبر تفاعلات بينذاتية وخطابات ومؤسسات تحدد من هو "الآخر"، وما الذي يُعدّ خطرًا وما حدود الشرعية في مواجهته. ينطلق التحليل من مراجعة نقدية للفرضية الواقعية التي تجعل الفوضى مولّدًا آليًا للتهديد، ليُبرز أن "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها"، وأن البنية الدولية تتشكل أيضًا من قواعد ومعايير ومعانٍ مشتركة. ثم يطوّر المقال فهم بناء التهديد عبر مقاربة الأمننة وما تلاها من توسيع نحو "الحقول الأمنية" وشبكات الخبرة والسلطة الرمزية، بما يوضح لماذا تنجح بعض سرديات الخطر وتفشل أخرى، وكيف تُترجم إلى استثناءات قانونية وممارسات بيروقراطية. كما يعيد بناء "المعضلة الأمنية" بوصفها سيرورة تفاعلية تتغذى من التوقعات المتبادلة والمعايير والهوية، لا قانونًا ميكانيكيًا ثابتًا. وأخيرًا، يناقش المقال الهوية بوصفها سيرورة توسيم وتفاوض قد تُنتَج داخل الأمن ذاته، محذرًا من الاختزال الجوهراني.

منهجيًا يعتمد المقال مقاربة نوعية تفسيرية تجمع تحليل المفاهيم والخطاب والممارسة، ويقترح مؤشرات تشغيلية لرصد تشكّل التهديد. كما يبرز إمكانات تطبيق هذا الإطار على قضايا مغاربية/ متوسطية مثل الهجرة والحدود والإرهاب والمنافسة الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الهوية الأمنية؛ البناء الاجتماعي للتهديد؛ السياسات الدفاعية.

*- المؤلف المُراسل.

Abstract:

This article approaches "threat" through a constructivist lens, arguing that it is not an objective datum extracted from the international environment but a political meaning produced through intersubjective understandings, security discourse, and institutional practices that define the "Other," specify what counts as danger, and delimit legitimate response. It revisits the realist assumption that anarchy mechanically generates threat, showing instead-following the insight that "anarchy is what states make of it"-that international structure is also made of shared rules, norms, and expectations. It then explains how threat is constructed via securitization and its extensions toward security fields, expert networks, and symbolic power, clarifying why some narratives gain credibility and translate into exceptional measures, legal change, and bureaucratic routines. The article also reconstructs the security dilemma as an interactive process shaped by mutual expectations, institutions, and identity rather than a fixed law of self-help, and it treats identity as labeling and negotiation that can be produced by security practices themselves. Methodologically, it adopts an interpretive qualitative design combining conceptual analysis, discourse analysis, and a practice/field approach, and proposes operational indicators to trace threat formation. The framework can be applied to Maghreb/Mediterranean cases such as migration, borders, terrorism, and regional competition

Keywords: *Security identity; Social Construction of Threat; defense policies.*

مقدمة:

شهد حقل الدراسات الأمنية خلال العقود الأخيرة تحولات معرفية عميقة أعادت النظر في كثير من المسلمات التي حكمت فهم الأمن والتهديد منذ هيمنة المقاربات الواقعية. فبعد أن كان الأمن يُنظر إليه بوصفه استجابة عقلانية لمخاطر موضوعية تنبع من طبيعة النظام الدولي وتوزيع القدرات بين الدول، برزت مقاربات نقدية وبنائية سعت إلى مساءلة الافتراضات الكامنة وراء تعريف الخطر ذاته، وإلى الكشف عن الكيفية التي تتحول بها بعض القضايا أو الفاعلين أو الظواهر إلى "تهديدات أمنية"، تستدعي إجراءات استثنائية وسياسات خاصة.

وضمن هذا التحول، لم يعد التهديد يُفهم باعتباره حقيقة جاهزة تنتظر الاكتشاف، بل بوصفه نتاجًا لسيرورات اجتماعية وخطابية ومؤسساتية تُنتج المعنى، وتُحدد ما الذي يُعد خطرًا، ومن الذي يملك سلطة تعريفه، وما هي الوسائل المشروعة للتعامل معه.

يندرج هذا التحول ضمن الإسهام الأوسع للنظرية البنائية في العلاقات الدولية، التي رفضت اختزال الأمن في العوامل المادية وحدها، وأكدت أن الهويات والمعايير والتصورات المتبادلة والخطابات السياسية تؤدي دورًا حاسمًا في تشكيل الإدراكات الأمنية. ومن هذا المنظور، يصبح الأمن مجالًا لإنتاج المعاني والشرعيات بقدر ما هو مجال لإدارة المخاطر، وتغدو التهديدات انعكاسًا لعمليات بناء اجتماعي تتداخل فيها اللغة والسلطة والمؤسسات والهوية. وعليه، فإن فهم الظواهر الأمنية يقتضي الانتقال من سؤال: "ما هو التهديد؟" إلى سؤال أكثر عمقًا يتمثل في: "كيف يُبنى التهديد اجتماعيًا؟ ومن هم الفاعلون المشاركون في إنتاجه؟ وما الآثار السياسية والقانونية والمعرفية المترتبة على ذلك؟".

وانطلاقًا من هذه الرؤية، تتمحور إشكالية المقال حول: **الكيفية التي أعادت بها المقاربة البنائية صياغة مفهوم التهديد داخل الدراسات الأمنية، وذلك من خلال مساءلة الأسس النظرية التي تجعل بعض المخاطر تُدرَك بوصفها تهديدات وجودية، بينما تبقى مخاطر أخرى خارج دائرة الأمننة.**

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

- إلى أي مدى يُعد التهديد نتاجًا للتفاعلات البينذاتية بدلًا من كونه انعكاسًا مباشرًا للقدرات المادية؟

- وكيف ساهمت مقاربات الأمننة والحقول الأمنية والسلطة الرمزية في تفسير تشكل التهديدات؟

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

- وما أثر الهوية والمعايير والتوقعات المتبادلة في إنتاج المعضلة الأمنية وإعادة إنتاجها؟

- ثم كيف يمكن تجنب الوقوع في اختزال الهوية إلى جوهر ثابت داخل التحليل البنائي للأمن؟

يفترض المقال أن التهديد لا ينبع بصورة آلية من بنية النظام الدولي أو من التفاوت في القدرات، بل يُنتج ويُشرعن داخل فضاءات اجتماعية وخطابية ومؤسساتية تمنحه معنى سياسيًا محددًا. ومن ثم، يهدف إلى تقديم مراجعة تركيبية لأهم المراجعات البنائية التي أسهمت في إعادة بناء مفهوم التهديد داخل حقل الدراسات الأمنية، مع إبراز التحول من المقاربة المادية للتهديد إلى المقاربة الاجتماعية التي تركز على إنتاج المعنى والشرعية والهوية.

ولمعالجة هذه الإشكالية، يعتمد المقال مقاربة نوعية تفسيرية تستند إلى تحليل المفاهيم والخطابات والممارسات الأمنية، وتتبع سيرورات تشكل التهديد وانتقال القضايا من مجال السياسة العادية إلى مجال الأولوية الأمنية. كما يستند إلى مراجعة نقدية للأدبيات البنائية في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

أما من حيث الخطة، فينقسم المقال إلى أربعة محاور رئيسية مترابطة. يتناول المحور الأول المراجعة البنائية الأولى المتمثلة في تفكيك الفوضى الدولية بوصفها بنية اجتماعية تُنتج عبر التفاعل والمعايير، لا شرطًا موضوعيًا يولد التهديد تلقائيًا. ويعالج المحور الثاني بناء التهديد من خلال مقاربات الأمننة والحقول الأمنية وشبكات الخبرة والسلطة الرمزية، مع التركيز على الآليات التي تجعل بعض السرديات الأمنية أكثر قدرة على الإقناع والشرعنة. أما المحور الثالث فيخصص لإعادة بناء المعضلة الأمنية بوصفها سيرورة بينذاتية تتشكل عبر التوقعات المتبادلة والهويات والمعايير، بدل النظر إليها كقانون ميكانيكي ثابت. في حين يناقش المحور الرابع مساءلة الهوية ونقد

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

اختزالها إلى جوهر ثابت، من خلال التعامل معها كسيرورة اجتماعية وسياسية تتشكل داخل الممارسات والخطابات الأمنية نفسها.

وأخيرًا، تنتهي الدراسة بخاتمة تركيبية؛ تعرض أهم النتائج النظرية والمنهجية التي تفضي إليها هذه المراجعات البنائية في فهم التهديد والأمن المعاصرين

المحور الأول: الإطار المفاهيمي: من "التهديد كمعطى" إلى "التهديد كبناء اجتماعي":

ينطلق هذا المقال من مسلّمة بنائية مفادها أن "التهديد" ليس حقيقةً جاهزة تُستخرج من البيئة الدولية كما هي، بل هو معنى سياسي يُنتَج داخل تفاعلات اجتماعية وتاريخية محدّدة. فبدل أن يُفهم التهديد باعتباره انعكاسًا مباشرًا لتوزيع القدرات أو لطبيعة "الفوضى" الدولية، تتعامل البنائية مع التهديد بوصفه نتيجةً لسيرورات إدراكية وخطابية ومؤسسية تُعرِّف: من هو "الآخر"؟ وما الذي يُعدّ "خطرًا"؟ وما حدود "المقبول" في مواجهته؟[1]

وفق هذا المنظور، تتأسس عملية بناء التهديد على ثلاثة مرتكزات مترابطة:

أولا- البينذاتية (Intersubjectivity) كشرط للتهديد:

لا يكتسب الخطر صفة التهديد إلا عندما يتحول إلى معنٍ متداول داخل جماعة سياسية (نخب، مؤسسات، رأي عام)، أي عندما يصبح قابلاً للتعرّف المشترك والتداول والإقناع. ويُعبّر مفهوم البينذاتية (*Intersubjectivity*) عن هذه العملية، إذ يشير إلى مجموعة المعاني والتصورات والتوقعات المشتركة التي يتقاسمها الفاعلون الاجتماعيون حول طبيعة الواقع السياسي وحدود الخطر والأمن. فوفق المنظور البنائي، لا تكفي نوايا الفاعل المفترض تهديدًا ولا قدراته المادية وحدها لتحديد خطورته؛ بل تُحسم الصفة التهديدية من خلال قواعد معنى مشتركة، وتوقعات متبادلة، ومخيال سياسي يحدد صورة الذات والآخر. وبذلك يصبح التهديد نتاجًا لعملية اجتماعية من إنتاج المعنى والاعتراف الجماعي، لا مجرد انعكاس مباشر لمعطيات مادية موضوعية.[2]

ثانيا- الهوية بوصفها مُولِّدًا للتهديد:

تُظهر البنائية أن الأمن لا يُفهم دون تحليل الهوية، إذ تُعرَّف الهوية بأنها مجموعة المعاني والتصورات المشتركة التي يعرّف من خلالها الفاعلون أنفسهم ويحددون موقعهم وعلاقاتهم بالآخرين .فهي ليست معطى ثابتًا أو جوهرًا سابقًا على التفاعل الاجتماعي، بل بناءٌ اجتماعي يتشكل عبر الخطاب والممارسة والمؤسسات والذاكرة الجماعية. ومن ثمّ، يبرز السؤال: كيف تُعرِّف الجماعة نفسها؟ وما القيم التي تعتبرها جوهرية؟ ومن هو الغريب أو الخصم الذي يُصاغ بوصفه نقيضًا لها؟

في هذا السياق، تُظهر البنائية أن كثيرًا من التهديدات تُنتج داخل سرديات "نحن/هم"، حيث يغدو إدراك الخطر مرتبطًا بتمثلات الهوية وحدود الانتماء أكثر من ارتباطه بالمعطيات المادية وحدها. وعليه، فإن المخاطر كثيرًا ما تكون امتدادًا لسياسات تمثيل الآخر وتأويله، بقدر ما تكون انعكاسًا لوقائع موضوعية مستقلة."(3)

ثالثا- المعيارية واللغة والمؤسسة: من المعنى إلى السلطة:

لا يقتصر البناء الاجتماعي للتهديد على الخطاب السياسي العابر؛ بل يتجسّد من خلال عملية المأسسة، أي تحويل التصورات الأمنية إلى قواعد ومعايير وإجراءات مستقرة داخل الدولة والمجتمع. فالتهديد لا يُنتج بالكلمات وحدها، بل يُعاد إنتاجه عبر التشريعات، والترتيبات الأمنية، وأجهزة الخبرة، والإحصاءات والمؤشرات، وسائر الممارسات التي تمنحه مظهر الموضوعية والاستمرارية. وبهذا المعنى، يصبح الأمن مجالًا تُمارَس فيه السلطة من خلال تنظيم المعرفة وتصنيف المخاطر وتحديد الفئات التي تستوجب المراقبة أو الحماية. وحين يُعرَّف موضوع ما بوصفه "خطرًا وجوديًا"، لا يقتصر الأثر على تغيير الإدراكات، بل يمتد إلى إعادة تشكيل قواعد الشرعية السياسية، وتوسيع صلاحيات الدولة، وإعادة ترتيب

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

الأولويات العامة، بما ينقل القضية من نطاق السياسة العادية إلى نطاق الاستثناء الأمني[4].

تمثل هذه العملية ما يُعرف بـ حكمانية الأمن (*Security Governance /Governmentality*)، حيث يُدار التهديد عبر شبكات من الخبرة والمعرفة والمؤسسات التي تنتج تصنيفات الخطر وتمنحها الشرعية، فتغدو الممارسات الأمنية جزءًا من إدارة الحياة الاجتماعية اليومية لا مجرد استجابة استثنائية لأخطار قائمة.

بهذا المعنى، تُقدِّم البنائية "مراجعة" نقدية للنظريات الأمنية التقليدية عبر نقل مركز الثقل من سؤال: "ما التهديد؟" إلى سؤال: "كيف يُبنى التهديد؟ ومن يبنيه؟ وبأي أدوات شرعية؟ وما الآثار السياسية المترتبة عنه؟". وهذا التحول هو ما يسمح نظريًا بالانتقال "من تفكيك الفوضى" (أي اعتبارها محصلة ممارسات ومعايير وليست شرطًا طبيعيًا ثابتًا) إلى "مساءلة الهوية" باعتبارها البنية المعنوية العميقة التي تجعل بعض المخاطر تُرى تهديدًا وجوديًا، بينما تُهمَّش مخاطر أخرى لا تقل خطورة من الناحية المادية.[5]

ولضبط المفهوم إجرائيًا داخل المقال، نقترح تعريفًا مركّبًا لـ "البناء الاجتماعي للتهديد" باعتباره:

سيرورة تفاعلية تُنتج معنى الخطر وتُثبّته داخل المجال السياسي عبر (أ) تمثيلات خطابية، (ب) ممارسات مؤسسية، (ج) شبكات خبرة ومعايير، بما ينقل موضوعًا ما من خانة "الإدارة العادية" إلى خانة "الاستثناء" أو "الأولوية الأمنية".[6]

المحور الثاني: الإطار المنهجي: كيف ندرس "سيرورة بناء التهديد"؟

منهجيًا، لا يهدف هذا الجزء إلى اختبار علاقة سببية بسيطة (X يسبب Y)، بقدر ما يهدف إلى تتبع سيرورة إنتاج المعنى: كيف ولماذا تحوّل موضوع ما إلى تهديد؟ ولتحقيق ذلك، يعتمد المقال مقاربة نوعية تفسيرية تجمع بين ثلاثة مستويات تحليل:

أولا- تحليل المفاهيم (Conceptual Analysis):

يتم أولًا تفكيك مفهوم "التهديد" داخل الأدبيات الأمنية، وإبراز الفروق بين المقاربة المادية (التهديد = قدرات/نوايا) والمقاربة البنائية (التهديد = معنى/شرعية/هوية). ويُفيد هذا التحليل في بناء شبكة مفاهيم تشغيلية: البينذاتية، الهوية، الخطاب، الممارسة، الاستثناء، والشرعنة.(7)

ثانيا- تحليل الخطاب الأمني (Discourse Analysis):

يُدرس الخطاب باعتباره وسيطًا أساسيًا لبناء التهديد: مفردات التسمية (خطر/إرهاب/تطرّف/تدخل...)، آليات الإسناد (من المسؤول؟)، بنية الاستعجال (الوقت ينفد)، والاستدعاء الأخلاقي (حماية الأمة/القيم/الوجود). كما تُحلَّل استراتيجيات الإقناع: التهويل، المقارنة، الاستشهاد بالخبراء، وربط الموضوع بالهوية
الجامعة.(8)

ثالثا: تحليل الممارسة/الحقل (Practice/Field Approach):

حتى لا يبقى التحليل "لغويًا" محضًا، يوسّع المقال عدسة التحليل إلى الممارسة: ما الذي تفعله المؤسسات عند إعلان التهديد؟ كيف تتغير السياسات؟ ما الذي يتبدّل في قواعد المراقبة، الحدود، التمويل، القوانين، وتراتبية الأولويات؟ هنا يصبح التهديد "منتجًا مؤسسيًا" تشارك في صناعته بيروقراطيات الأمن، ودوائر الخبرة، وشبكات المصالح، وليس فقط الخطباء والسياسيون .(9)

ولتطبيق هذا الإطار على متن المقال لاحقًا (في المحاور التطبيقية/النقاشية)، يمكن اعتماد مؤشرات تشغيلية لرصد تشكّل التهديد، مثل:

1- **مؤشر التسمية:** متى يظهر مصطلح "التهديد"؟ وكيف يتغير معجمه؟
2- **مؤشر الوجودية:** متى يتحول الخطر إلى "مسألة حياة/موت"؟
3- **مؤشر الاستثناء:** ما الإجراءات غير العادية التي تُطرح/تُطبّق؟

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

4- مؤشر الإجماع/الاعتراض: كيف تتفاعل النخب/الإعلام/الرأي العام؟

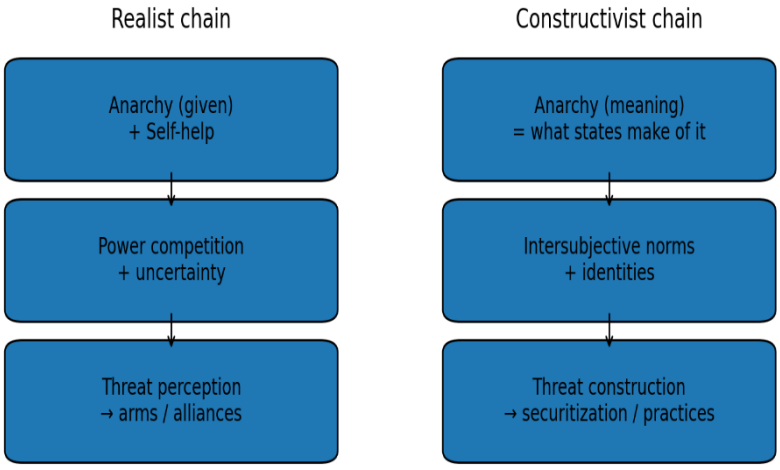
5- مؤشر الترسيم الهوياتي: كيف تُعاد صياغة "نحن/هم[10]".

وبذلك، لا تُقرأ "مراجعات البنائية" بوصفها تراكمًا نظريًا فقط، بل بوصفها تحولًا منهجيًا: من تفسير الأمن بالقدرات إلى تفسيره بسيرورات الشرعنة وإنتاج المعنى، ومن مركزية الدولة بوصفها وحدة تحليل وحيدة إلى إدماج الفاعلين والخبرات والمؤسسات واللغة، بوصفهم جميعًا شركاء في إنتاج "حقيقة التهديد".[11]

المحور الثالث: المراجعة الأولى:- تفكيك الفوضى- من "شرط بنيوي ثابت" إلى "بنية مُنتَجة اجتماعيًا":

تُعدّ "الفوضى" (*Anarchy*) نقطة الانطلاق الأكثر رسوخًا في التفكير الأمني التقليدي، إذ تُقدَّم في الواقعية البنيوية بوصفها بنيةً موضوعية للنظام الدولي: غياب سلطة مركزية فوق الدول، وما يترتب عنه من منطق "الاعتماد على النفس"، وتحوّل البقاء إلى أولوية قصوى، ومن ثمّ ارتفاع احتمالات الشك والصراع والتسلّح.[12] ضمن هذا التصور، لا تُستدعى الفوضى كوصْفٍ إجرائي فحسب، بل كمنطق تأسيسي يفسّر لماذا تميل العلاقات الدولية إلى التنافس، ولماذا تنشأ المعضلة الأمنية حتى دون نوايا عدوانية صريحة.[13] وعلى هذا الأساس، يبدو "التهديد" في الأدبيات الواقعية نتيجةً شبه طبيعية لبيئةٍ بنيوية تُكافئ القوة وتُعاقب الضعف، وتدفع الفاعلين إلى قراءة العالم من زاوية أسوأ الاحتمالات.

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X



الشكل (1): منطقان تفسيران لتحول الفوضى إلى تهديد: السلسلة الواقعية مقابل السلسلة.

يوضح الشكل (1) اختلاف منطقَي تفسير انتقال "الفوضى" إلى "التهديد" داخل الدراسات الأمنية.

في السلسلة الواقعية تُعدّ الفوضى معطًى ثابتًا يفرض الاعتماد على الذات، ومن ثمّ يولِّد تنافسًا على القوة ولايقينًا دائمًا.

هذا اللايقين يترجم سريعًا إلى إدراك للتهديد، فتتجه الدول إلى التسلح وبناء التحالفات كاستجابة شبه تلقائية.

أما السلسلة البنائية فترى أن الفوضى لا تحمل معنى واحدًا بذاتها، بل يتحدد معناها وفق ما "تصنعه الدول" من علاقات وتوقعات متبادلة.

ومن خلال المعايير البينذاتية والهويات المشتركة تتشكل دلالات الخطر، فيُبنى التهديد اجتماعيًا بدل أن يُستنتج ميكانيكيًا.

لذلك تكون نتيجة المسار البنائي هي "بناء التهديد" عبر الأمننة والممارسات والمؤسسات، لا مجرد رد فعل مباشر على بنية مادية ثابت

غير أن المراجعة البنائية لا تنفي وجود غياب سلطة مركزية، لكنها ترفض اعتبار هذا الغياب "مفسّرًا كافيًا" لسلوك الدول أو لنشأة التهديد. فالنقطة الحاسمة عند البنائيين أن الفوضى لا تحمل معناها السياسي تلقائيًا؛ إذ يمكن أن تُنتج أنماطًا مختلفة من العلاقات بحسب المعاني المشتركة التي تتشكل بين الفاعلين. لهذا صاغ ونت أطروحته الشهيرة: "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها"، بمعنى أن الفوضى ليست "قدرًا" واحدًا يفرض على الجميع منطقًا واحدًا، بل هي إطار مفتوح تُحدّد محتواه التفاعلات الاجتماعية والتمثلات المتبادلة والتوقعات الجماعية.[14] وبذلك تنتقل الفوضى من كونها "حقيقة بنيوية" إلى كونها بنية أفكار ومعايير تُعاد صياغتها عبر الممارسة.

في قلب هذا التفكيك البنائي يوجد تحويلٌ في طريقة فهم "البنية" ذاتها: ففي الواقعية الجديدة تُختزل البنية في توزيع القدرات، بينما في البنائية تصبح البنية مركّبة من قواعد ومعاني تُعرِّف ما هو مقبول وممكن وشرعي في التعامل الدولي. هنا تظهر أهمية أطروحة أونوف التي تربط "صنع العالم" بقواعد تُنتَج لغويًا واجتماعيًا؛ فالقواعد لا تنظّم السلوك فحسب، بل تُنتج أنواعًا من الفاعلين والعلائق وتُحدّد ما يُعدّ تهديدًا وما يُعدّ تعاونًا. [15] ومن ثمّ، لا تعود الفوضى مجرد "فراغ سلطوي"، بل تصبح "مجالًا قاعديًا" تُصاغ داخله تصنيفات الصديق/العدو، والتوقعات المتبادلة، وحدود الثقة والشك.

ومن أبرز إضافات التفكيك البنائي للفوضى أنه يفتح الطريق لفهم "الثقافات" الممكنة داخل النظام الدولي. فحتى في ظل غياب سلطة مركزية، يمكن أن تتطور علاقات تنافسية أو تعاونية بحسب مسار التفاعل، وما إذا كانت الهوية المتبادلة تتشكل بوصفها علاقة خصومة أو شراكة. في هذا السياق، تصبح الهوية عاملاً تأسيسيًا، لأن تعريف الذات يستبطن تعريف الآخر، ومعه تتحدد دلالات الأمن

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

والتهديد. فالتهديد هنا ليس نتيجة "البيئة" وحدها، بل نتيجة كيفية تأويل البيئة ضمن سرديات الهوية والمصلحة والمعيار . [16]

وتتجلى قيمة هذه المراجعة حين نعيد ربطها مباشرة بعنوان المقال: إذا كانت الفوضى ليست مولِّدًا تلقائيًا للتهديد، فإن التهديد لا يمكن أن يُفهم بوصفه استجابة موضوعية لشرط بنيوي واحد، بل بوصفه عملية اجتماعية تتضمن: (أ) إنتاج معنى "الخطر"، (ب) تثبيت هذا المعنى داخل المؤسسات والسياسات، (ج) إعادة إنتاجه في الوعي الجمعي كحقيقة مستقرة. من هنا، يصبح سؤال "كيف يُبنى التهديد؟" امتدادًا منطقيًا لسؤال "كيف تُبنى الفوضى سياسيًا؟"؛ لأن التهديد يتغذى من تصورات مشتركة عن طبيعة العلاقات الممكنة داخل الفوضى: هل هي ساحة صراع صفري أم مجال قابل للتنسيق ؟[17]

وإلى جانب تفكيك الفوضى في بعدها النظري، تنبه بعض الكتابات إلى أن "الفوضى" ليست فقط مفهومًا تفسيريًا، بل هي أيضًا خطابٌ تأسيسي داخل حقل العلاقات الدولية. فشميت يذكّر بأن "خطاب الفوضى" أسهم تاريخيًا في ترسيم حدود العلم وتحديد ما الذي يُعدّ تفسيرًا مشروعًا للسلوك الدولي؛ أي إن الفوضى قد تؤدي وظيفة معرفية/انضباطية تجعل تصورات معينة عن الأمن والتهديد تبدو بديهية ومتعالية على النقاش. [18]وفق هذا المنظور، يصبح تفكيك الفوضى أيضًا تفكيكًا لـ"يقينٍ" نظري يختزل السياسة الدولية في منطق واحد، ويُقصي إمكانات أخرى للفهم.

وعليه، تقترح هذه الفقرة نتيجةً انتقالية ستخدم المحورين اللاحقين: عندما نُفكك الفوضى بوصفها بناءً اجتماعيًا، فإننا نُعيد فتح سؤال التهديد من جديد؛ ليس باعتباره انعكاسًا ميكانيكيًا لتوزيع القوة، بل باعتباره نتاجًا لتفاعلات تُنتج معنى، ولخطابات تُؤسس شرعية، ولممارسات تُحوِّل ذلك المعنى إلى سياسات. وهذا ما يهيئ منطقيًا

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

للفقرة التالية حول إعادة بناء "المعضلة الأمنية" كمنتج للتوقعات المتبادلة والتأويل الاجتماعي، لا كقانونٍ ثابت ينبثق بالضرورة من الفوضى.[19]

المحور الرابع: المراجعة الثانية: التهديد بوصفه بناءً اجتماعيًا- من الأمننة إلى القطاعات الأمنية والسلطة الرمزية:

إذا كانت المراجعة البنائية الأولى قد فككت "الفوضى" بوصفها ليست شرطًا يولّد التهديد تلقائيًا، فإن المراجعة الثانية تتقدم خطوةً أبعد لتضع "التهديد" ذاته في موضع السؤال: كيف يتحول حدثٌ أو فاعلٌ أو ظاهرةٌ ما إلى "تهديد" يستدعي الاستثناء ويعيد ترتيب الأولويات؟ في هذا الأفق لا يعود التهديد مجرد "خطر" موجود هناك في الخارج، بل يصبح نتيجةً لمعنى مُنتَج داخل شبكة تفاعل بين النخب والمؤسسات والجمهور، وبواسطة أدوات لغوية ومعيارية تمنح بعض الموضوعات صفة "الاستعجال الوجودي".[20]

تُفيد الدراسات الأمنية هنا بأن "الأمن" نفسه مفهومٌ ملتبس ومتعدد الدلالات؛ فهو ليس وصفًا محايدًا بقدر ما هو رمزٌ سياسي يُستخدم لإضفاء الشرعية على سياسات بعينها، أو لتبرير نقل قضية من مجال الإدارة العادية إلى مجال الاستثناء.[21]ومن ثمّ فإن السؤال البنائي المركزي لا يتمحور حول "هل يوجد تهديد؟" بل حول: من يعرّف التهديد؟ وبأي لغة؟ وتحت أي شروط قبول؟ وما الذي ينتج عن هذا التعريف من آثار قانونية وسياسية؟ هذه الصياغة تفتح مسارًا تحليليًا يربط بين إنتاج المعنى ومواقع السلطة، ويحوّل "التهديد" إلى عملية اجتماعية قابلة للفحص.

أولا- الأمننة: التهديد كفعلٍ يُنجَز لا كواقعٍ يُكتشَف:

ضمن هذا المسار، قدّمت مقاربة "الأمننة" تصورًا إجرائيًا لكيفية بناء التهديد: إذ يُنظر إلى الأمننة بوصفها فعلاً خطابياً يعلن فيه فاعلٌ ذو شرعية أن موضوعًا ما يمثل خطرًا وجوديًا على "مرجع" محدد (الدولة، المجتمع، الهوية، الاقتصاد...) بما

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

يسمح باتخاذ تدابير استثنائية تتجاوز قواعد السياسة الاعتيادية. [22]ومن الناحية المنهجية، تستلهم الأمننة فكرة الأفعال الكلامية: فالكلام لا يصف الواقع فقط، بل يمكنه أن "يفعل" شيئًا في الواقع متى توفرت شروطه الاجتماعية والمؤسسية[23] .

غير أن التطورات اللاحقة داخل أدبيات الأمننة نبّهت إلى أن نجاح الفعل الأمني ليس مسألة لغوية صرفًا؛ فليس كل خطاب ينتج أمننة. إذ يتوقف الأمر على الجمهور والسياق وموقع الفاعل في بنية السلطة: من يتكلم؟ باسم من؟ وفي أي ظرف؟ وكيف يستجيب الجمهور/المؤسسات؟ هنا تتضح أهمية توسيع نموذج الأمننة من "أداء لغوي" إلى "علاقة اجتماعية" تشترك فيها الوكالة السياسية، والمتلقّي، والسياق التاريخي والرمزي.[24]

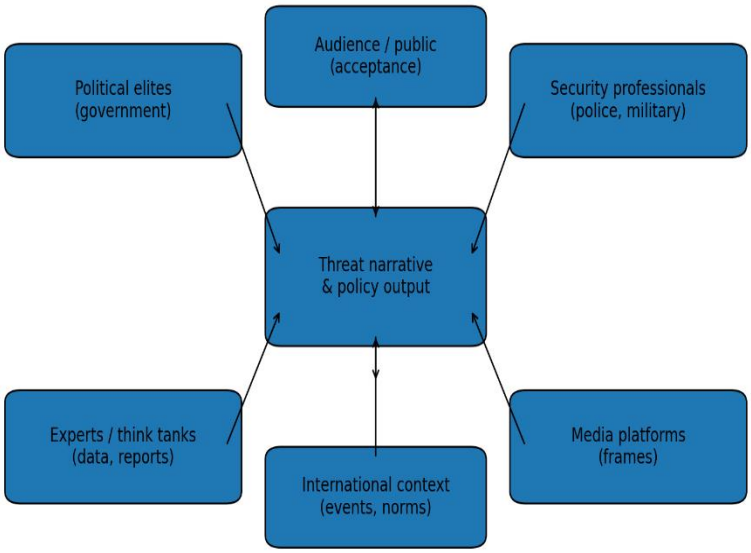
وعليه، يصبح التهديد بناءً تفاعليًا: ينجح حين يلقى قبولاً كافيًا يسمح بتحويل القصة الأمنية إلى سياسة.

ثانيا- من الخطاب إلى السلطة: الحقول الأمنية والسلطة الرمزية:

إذا كان الخطاب أحد أدوات البناء، فإن السؤال الأكثر حساسية هو: لماذا تُصدَّق بعض الخطابات ولا تُصدَّق أخرى؟ هنا تفيد مقاربة السلطة الرمزية في تفسير "الوزن" غير المتكافئ للأصوات داخل المجال العام. فبورديو يوضح أن اللغة لا تعمل بمعزل عن السلطة؛ فقوة الكلام لا تُستمد من بنيته اللغوية وحدها، بل من "الائتمان الاجتماعي" الذي يحمله المتكلم، ومن موقعه داخل الحقل الذي يعرّف ما يُعدّ قولًا مشروعًا وما يُعدّ مجرد رأي.[25]

وبهذا المعنى، تُقرأ الأمننة لا كحيلة بلاغية فقط، بل كنتاج بنية اجتماعية تجعل لبعض الفاعلين قدرة أعلى على تعريف الخطر وإنتاج "حقيقة" عامة عنه.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368



شكل: (2) حقل إنتاج التهديد

يوضح الشكل "حقل إنتاج التهديد" أن التهديد لا يتكوّن تلقائيًا، بل يُصاغ داخل شبكة فاعلين تتبادل التأثير. تقوم النخب السياسية بإطلاق السردية الأمنية وتحديد الأولويات، بينما يقدّم المهنيون الأمنيون (الشرطة/الجيش) خبراتهم ويترجمونها إلى إجراءات. يساهم الخبراء ومراكز التفكير عبر البيانات والتقارير في دعم تعريف معيّن للخطر ومنحه طابعًا "تقنيًا" أو "علميًا." وتعمل المنصات الإعلامية على تأطير القضية وتثبيت صور الخطر عبر اللغة والقصص والتمثيلات. يلعب الجمهور دورًا حاسمًا عبر القبول/الرفض، لأن نجاح الأمننة يحتاج حدًا أدنى من الشرعية الاجتماعية.

وأخيرًا يضغط السياق الدولي (أحداث/معايير) على هذا الحقل ويوفّر مواد تفسيرية تُعيد تغذية السردية، فتنتج في المركز "حقيقة التهديد" ومخرجات السياسة.

ويمدّ فوكو هذا الاتجاه حين يربط الأمن بإنتاج المعرفة: فالسلطة لا تعمل بالقسر وحده، بل عبر تشكيل أنماط إدراك وتصنيف، وبناء أنظمة خبرة (إحصاءات،

تقارير، "خبراء"، مؤشرات) تُحوّل القضايا إلى موضوعات أمنية قابلة للإدارة والانضباط.[26] في هذا المنظور، "التهديد" لا يُعلن سياسيًا فقط، بل يُصاغ أيضًا عبر شبكات خبرة تسهم في شرعنته وتثبيته داخل الدولة والمجتمع.

وتستفيد سوسيولوجيا الأمن (خصوصًا لدى بيغو) من هذا الربط بين الخطاب والسلطة لتبيان أن بناء التهديد كثيرًا ما يتم داخل حقول مهنية (شرطة، حدود، استخبارات، هجرة...) تمتلك أدواتها ومصالحها ورؤيتها الخاصة للخطر. فـ"التهديد" قد يتحول إلى مورد مؤسسي: يبرر إعادة توزيع الصلاحيات والميزانيات، ويعيد تعريف الفئات المستهدفة بالمراقبة، ويُنتج "حكمانية عبر القلق" تجعل الخوف سياسةً يومية لا حدثًا استثنائيًا فقط.[27] بهذا المعنى، لا يكفي تحليل خطاب السياسيين، بل ينبغي تتبع ما يحدث عندما يترجم تعريف التهديد إلى ممارسات بيروقراطية وأجهزة أمنية وتكنولوجيات مراقبة.

ثالثا- الهجرة والخوف: من "السياسة" إلى "سياسات اللاأمن":

يُبرز هويزمانس كيف تتقاطع الهجرة واللجوء مع سياسات الخوف في أوروبا، بحيث لا تُقرأ الظواهر بوصفها ملفات اجتماعية/اقتصادية فحسب، بل كمجال لتوليد اللا أمن وإعادة إنتاجه عبر تقنيات الحدود والفرز والاشتباه.[28] والدرس النظري هنا ليس في الموضوع الأوروبي ذاته، بل في الآلية: كيف تنقل المؤسسات قضيةً إلى وضع أمني، وكيف يصير "التهديد" قابلًا للتدوير عبر أدوات تنظيمية وخطابية ومؤشرات "خطر" تعيد إنتاج الاستثناء بشكل اعتيادي.

رابعا- بناء المصالح والتهديد: من "الموضوعية" إلى "السرديات":

أخيرًا، يكتمل معنى البناء الاجتماعي للتهديد عند ربطه بمسألة "المصلحة". فبدل افتراض مصالح ثابتة ثم تفسير التهديد بوصفه ما يعيقها، تقترح وِلديز أن "المصلحة الوطنية" نفسها تُبنى عبر سرديات الهوية والتمثيل السياسي: ما الذي نعتبره مصلحة؟ ولماذا؟ وكيف تُحوَّل المخاطر إلى تهديدات لأنها تتعارض مع صورة الذات

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

أو مع تعريف معيّن للدولة ودورها؟[29] وعليه، يصبح التهديد نتيجة تلازم: تمثيل الذات/الآخر + تعريف المصلحة + شرعنة الاستثناء.

تؤدي هذه المراجعة الثانية إلى نتيجة مفاهيمية تُهيّئ للمراجعة الثالثة: طالما أن التهديد يُبنى اجتماعيًا عبر خطابٍ وسلطةٍ وممارسةٍ ومصلحةٍ مُنتَجة، فإن المعضلة الأمنية لا يمكن قراءتها كقانون ميكانيكي ينبثق من الفوضى، بل كنتاج لتوقعات متبادلة وتأويلات اجتماعية تُغذي الشك وتعيد إنتاجه. ومن هنا ينتقل المقال إلى تفكيك "المعضلة الأمنية" بوصفها سيرورة تفاعلية تتشكل داخل المعنى بقدر ما تتشكل داخل القوة.

المحور الخامس: المراجعة الثالثة: إعادة بناء "المعضلة الأمنية"- من قانونٍ ميكانيكي إلى سيرورة تفاعلية/ بينذاتية:

تُقدَّم "المعضلة الأمنية" في الأدبيات الكلاسيكية بوصفها إحدى النتائج شبه الحتمية لغياب سلطةٍ مركزية: فحتى حين تكون نوايا الدولة دفاعية، فإن سعيها إلى تعزيز أمنها (تسلّح، تحالفات، تحديث عقيدة عسكرية) قد يُقرأ من الطرف الآخر باعتباره استعدادًا للهجوم، فيردّ بالمثل، فتبدأ حلقة تصعيد تُنتج خوفًا متبادلًا وسباقًا للتسلح دون أن يكون أي طرف راغبًا أصلًا في الحرب.[30]

بهذا المعنى تتحول المعضلة الأمنية إلى "مفارقة بنيوية": ما يُقصد به حماية الذات قد يُنتج لا أمنًا للجميع.

وقد صاغت الأدبيات التأسيسية (خصوصًا لدى هرتز ثم جيرفيس) هذا المنطق ضمن لغة دقيقة: عدم اليقين، الشك، صعوبة التمييز بين الدفاع والهجوم، وسوء الإدراك، كلها عناصر تجعل العلاقات بين الدول قابلة للانزلاق نحو التصعيد، حتى عند غياب نوايا عدوانية مباشرة. [31] ومع تطورات لاحقة، أُضيفت مقاربات تميّز بين شروط "الدفاع-الهجوم"، وإمكانات الإشارة والطمأنة، وكيف يمكن لبعض البيئات الاستراتيجية أن تخفف من شدة المعضلة أو ترفعها[32].

لكن المراجعة البنائية لا ترفض وصف المعضلة الأمنية بوصفها إمكانية قائمة، بقدر ما ترفض تحويلها إلى قانونٍ ثابت ينبثق تلقائيًا من الفوضى. فالمأزق في القراءة "الميكانيكية" هو افتراض أن تفسير سلوك الآخر سيكون دائمًا تفسيرًا أسوأ، وأن التسلّح سيُقرأ دائمًا باعتباره تهديدًا. أما في المنظور البنائي، فإن ما يجعل الإجراء الدفاعي يبدو عدوانيًا ليس طبيعته المادية وحدها، بل المعنى الاجتماعي الذي يُمنح له داخل علاقة محددة، وتاريخ تفاعل معيّن، ونمط توقعات متبادلة عن "من نحن" و"من هم". وبذلك تصبح المعضلة الأمنية، في جوهرها، مشكلة تأويلٍ اجتماعي لا مشكلة قدرات فقط.(33)

تتضح هذه النقلة حين نربط المعضلة الأمنية بأطروحة تفكيك الفوضى: إذا كانت الفوضى لا تفرض معنى واحدًا للعلاقات الدولية، فإن "الشك" ذاته ليس ثابتًا بالدرجة نفسها بين جميع الأطراف. فالفاعل لا يواجه "الآخر" بوصفه مجهولًا على الدوام؛ بل يواجهه ضمن ثقافة تفاعل تتشكل تدريجيًا: خصومة، منافسة مضبوطة، أو تعاون. لهذا يؤكد ونت أن أنماط العداء أو الصداقة ليست مشتقة تلقائيًا من البنية، بل تُصاغ عبر الممارسة والتوقعات المتبادلة والهوية المتشكلة في التفاعل؛ أي إن ما يرفع أو يخفض حدة المعضلة الأمنية هو نوع العلاقة الاجتماعية التي تتكون داخل "الفوضى".(34)

ومن زاوية أدق، تبرز البنائية أن المعضلة الأمنية تتغذى من عناصر ثلاثة:

أولا- التوقعات المتبادلة:

حين تتراكم تجارب سابقة من عدم الثقة، يصبح تأويل سلوك الآخر محكومًا بتوقعات سلبية تُعيد إنتاج نفسها: كل إشارة تُفسَّر ضمن إطار "الخطر". في المقابل، حين تتراكم خبرات تعاون، تصبح الإشارات نفسها قابلة للتأويل ضمن إطار "الطمأنة" أو "المنفعة المشتركة". هنا لا يتغير الفعل المادي فقط، بل يتغير معنى الفعل في ذهن الفاعل والآخر.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

ثانيا- المعايير والمؤسسات:

تعمل المعايير والمؤسسات كآليات لضبط عدم اليقين: إجراءات بناء الثقة، الشفافية، آليات التحقق، قواعد الاشتباك، والمأسسة الإقليمية. هذه العناصر لا تلغي الفوضى لكنها تُغيّر "تكلفة" إساءة التأويل وتفتح مساحات لتثبيت توقعات أقل عدائية. ومن ثَمّ يصبح الأمن (واللا أمن) نتاجًا لمنظومة قواعد تُعرِّف ما الذي يعدّ مقبولًا ومشروعًا في التسلح والردع والسلوك الإقليمي.[35]

ثالثا- الهوية: من "عدو طبيعي" إلى "آخر قابل للتسوية":

حين تُرسَم الهوية في صيغة "نحن/هم" المتصلبة، تصبح المعضلة الأمنية أكثر قابلية للتحول إلى صراع فعلي، لأن كل سلوك للآخر يُقرأ باعتباره امتدادًا لجوهره العدائي. أما حين تتشكل هوية تفاعلية أكثر مرونة (شريك/منافس لا عدو وجودي)، فإن مساحة المناورة تتسع، ويصبح من الممكن احتواء الشك ضمن قواعد مضبوطة. وبذلك تكون الهوية ليست مجرد متغير إضافي، بل حقلًا لتوزيع المعنى الذي يحدد شدة المعضلة الأمنية وحدودها.[36]

وتكتسب هذه المراجعة وزنًا أكبر عندما ننظر إلى حالات "تجاوز المعضلة الأمنية" في سياق ما يسمى "المجتمعات الأمنية". فالتجارب التي تتطور فيها أنماط تعاون عميقة لا تعني اختفاء المصالح أو القدرات، لكنها تعني نشوء توقعات راسخة بأن النزاع لن يُدار بالعنف. وهذا النوع من التحول لا يمكن تفسيره بتوزيع القوة وحده، بل بعملية اجتماعية طويلة تخلق معايير ثقة وتعاون وممارسات مؤسسية تجعل خيار الحرب غير معقول سياسيًا وأخلاقيًا.[37] هنا تتحول المعضلة الأمنية من قدريةٍ مفترضة إلى سؤال بحثي: كيف تُبنى الثقة؟ وكيف تُنتَج قواعد "عدم العنف" كقناعة جماعية؟

وفي المقابل، تُظهر الكتابات حول "المعضلة الأمنية المجتمعية" أن الديناميكية ذاتها يمكن أن تعمل على مستوى الجماعات والهويات داخل الدولة أو بين جماعات عبر

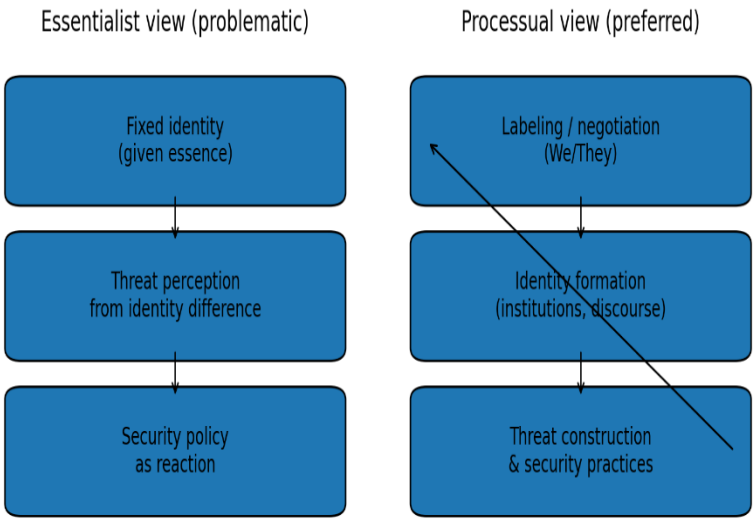
حدودها. فحين تتنافس جماعات على اعتراف وهوية وحدود رمزية، يمكن لإجراءات "الدفاع عن الذات" أن تُقرأ كتهديد وجودي للطرف الآخر، فتتسارع دوائر الخوف والتصعيد، حتى في غياب حسابات مادية مباشرة. هذا المسار يفيد مقالك بشكل خاص لأنه يربط بين المعضلة الأمنية وبين محورك التالي حول مساءلة الهوية: إذ يصبح السؤال ليس "هل الهوية سببٌ للصراع؟" بل كيف تُنتج سياسات الخوف هوياتٍ متصلبة تُعيد إنتاج التهديد؟[38]

وعليه، تُفضي المراجعة البنائية للمعضلة الأمنية إلى خلاصة انتقالية دقيقة: المعضلة ليست آليةً حتمية، بل سيرورة قابلة للتكثيف أو التفكيك بحسب أنماط المعنى والتوقعات والمعايير والهوية. ومن هنا يصبح "التهديد" في عنوان المقال مفهوماً بوصفه بناءً اجتماعيًا يتغذى من تفسير الفوضى، ويترسخ عبر دوائر المعضلة الأمنية، ويتشكل في العمق عبر سياسات الهوية والتوسيم- وهو ما يقود مباشرة إلى النقطة التالية: مساءلة الهوية بوصفها سيرورة سياسية/اجتماعية لا جوهرًا ثابتًا.

المحور السادس: المراجعة الرابعة: مساءلة الهوية: من "الأمن المجتمعي" إلى نقد اختزال الهوية (الهوية كسيرورة لا كجوهر):

تمثل "الهوية" أحد أكثر المفاهيم حضورًا في التحول البنائي داخل الدراسات الأمنية، لأنها تُعيد تعريف ما الذي يُعدّ مهدَّدًا أصلًا: هل المرجع هو الدولة وحدها أم المجتمع والقيم والأنماط الثقافية؟ غير أن إدخال الهوية إلى تحليل التهديد لا يخلو من مفارقة منهجية: فبينما تريد البنائية تفكيك "التهديد" بوصفه بناءً اجتماعيًا، ينتهي بعض التحليل- حين يتعامل مع الهوية كمعطى ثابت- إلى إعادة تأسيس التهديد من جديد على جوهرٍ مُسبق يفترضه التحليل بدل أن يفسره. من هنا تأتي هذه الفقرة لتدقيق موقع الهوية في بناء التهديد، عبر الانتقال من مقاربة "الهوية كمرجع مُهدَّد" إلى مقاربة "الهوية كسيرورة توسيم وتفاوض قد تُنتج داخل الأمن ذاته".[39]

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368



شكل (3): مساءلة الهوية في تحليل التهديد

يوضح الشكل أن تفسير التهديد عبر الهوية يمكن أن يسير في مسارين مختلفين: جوهراني إشكالي، وسيروري مفضّل. في الرؤية الجوهرانية تُفهم الهوية كـ"جوهر ثابت" مُعطى مسبقًا، فيصبح اختلاف الهوية سببًا مباشرًا لإدراك التهديد ثم لسياسة أمنية "ردّية." مشكلة هذا المسار أنه يفترض الهوية بدل أن يفسر تشكّلها، ويحوّل التهديد إلى نتيجة شبه تلقائية للاختلاف. أما الرؤية السيرورية فتنطلق من أن الهوية تُنتَج عبر التوسيم والتفاوض (نحن/هم) داخل المجتمع والسياسة. ثم تتشكل الهوية عبر المؤسسات والخطاب والمعايير، لتصبح جزءًا من عملية بناء التهديد وتوجيه الممارسات الأمنية. ويُبرز السهم الارتدادي أن الممارسات الأمنية نفسها قد تُعيد إنتاج حدود الهوية وتُصلّبها، فتغدو الهوية أحيانًا نتيجةً للأمننة بقدر ما تُستعمل لتفسيره

أولا- الهوية كمرجع للأمن: من الدولة إلى المجتمع:

ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع أفق الأمن من المرجع الدولتي إلى مراجع متعددة، وكان "الأمن المجتمعي" أحد أبرز هذه الإضافات، حيث تُفهم الهوية بوصفها

نمطًا من "الاستمرارية" التي تخشى الجماعات فقدانها تحت ضغط التغيرات أو التهديدات الخارجية/الداخلية. بهذا التوسيع، لم يعد التهديد محصورًا في القدرات العسكرية أو المخاطر المادية، بل صار ممكنًا أن يُعرَّف كتهديد "للذات الجمعية" (اللغة، الثقافة، الدين، نمط الحياة).[40] وهذا يتماشى، ظاهريًا، مع عنوان المقال: فإذا كان التهديد بناءً اجتماعيًا، فمن الطبيعي أن تتصدر الهوية بوصفها أحد أهم البنى التي تُنتج معنى "الخطر" وتحدد حدوده

لكن هذا التوسيع يفتح إشكالًا: هل تُفهم الهوية هنا بوصفها "موضوعًا" ثابتًا يمكن قياسه، أم بوصفها "عملية اجتماعية" تتغير وتُعاد صياغتها؟ إن الخطر المنهجي يظهر عندما تتحول الهوية إلى تفسيرٍ جاهز: تُصبح الجماعة "مهدَّدة" لأن هويتها كذلك، وتصبح الهوية "كذلك" لأن الجماعة مهدَّدة- فتدور الحجة في حلقةٍ تفسيرية تُضعف التحليل.

ثانيا- نقد الاختزال الهويوي: الهوية ليست "واقعة" بل سيرورة:

يأتي نقد ماكسويني بوصفه نقطة مفصلية في مساءلة هذه الحلقة. فبدل التعامل مع الهوية كجوهرٍ سابق، يدفع هذا النقد نحو فهم الهوية كـ سيرورة توسيم وتفاوض داخل المجتمع: تُنتَج عبر ممارسات سياسية وخطابية، وعبر علاقات قوة، وبواسطة مؤسسات ومعايير تصوغ "من نحن" و"من هم"[41]. وتبعًا لذلك، قد لا تكون الهوية "سببًا" مباشرًا للتهديد، بل قد تكون نتيجة لسياسات أمنية تُعيد تنظيم المجال الاجتماعي حول ثنائيات صلبة (داخل/خارج، مواطن/غريب، أصيل/دخيل)، فتُنتج هويةً أكثر انغلاقًا، ثم تُعاد قراءة هذا الانغلاق بوصفه دليلًا على وجود تهديد. هذه النقلة مهمة لأنها تعيد ترتيب السببية: بدل "الهوية تفسّر الأمن"، يصبح جزء من التحليل هو "كيف ينتج الأمن هوياتٍ بعينها؟".[42]

وهذا النقد يلتقي مع أطروحات سوسيولوجية أوسع ترى أن الهويات الجمعية لا تعمل ككيانات طبيعية، بل كتصنيفات مؤسسية-سياسية تتشكل داخل سياقات

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

تاريخية محددة. فبرُوبيكر، مثلًا، يحذّر من تحويل "القومية/الهوية" إلى شيء ثابت، ويدعو إلى دراستها بوصفها "أنماطًا من الفعل والتصنيف" تتغذى من المؤسسات والخطاب والتعبئة. [43]وبذلك، يصبح التحليل الأمني مطالبًا بأن يدرس الهوية بوصفها ممارسة (practice) لا "موضوعًا" (object).

ثالثا: الهوية، المعنى، والسلطة: كيف تُصنع عتبة "التهديد الوجودي"؟

إذا كان التهديد بناءً اجتماعيًا، فإن الهوية تؤدي وظيفتين:

أ- وظيفة دلالية: تمنح الخطر معنى "وجوديًا" (ليس مجرد ضرر، بل تهديد للذات).

ب- وظيفة شرعنية: تبرّر الاستثناء عبر خطاب حماية "نحن" من "هم".

هنا يتعزز التحليل عندما نربط الهوية بمسألة "السلطة التعريفية" التي سبق إبرازها في بناء التهديد. فالأمننة، بوصفها نقلًا لقضية من السياسة العادية إلى منطق الاستثناء، لا تنجح إلا عندما تُربط القضية بمخزون رمزي قادر على الإقناع، والهوية أحد أقوى هذا المخزون.[44] لكن هذا الربط لا يعمل تلقائيًا؛ إنه يحتاج فاعلين يمتلكون موقعًا يسمح لهم بتثبيت تعريف الهوية وتحديد من يهددها-وهو ما تعالجه مقاربة السلطة الرمزية لدى بورديو، ومقاربة المعرفة/السلطة لدى فوكو، حيث يصبح تعريف "التهديد على الهوية" جزءًا من إنتاج الحقيقة داخل المجتمع، لا مجرد انطباع عابر.[45]

من جهة أخرى، تذكّرنا كتابات الخوف/ اللاأمن بأن الهوية قد تُستثمر داخل سياسات يومية تُراكم القلق وتُطبع الاستثناء، لا عبر خطاب واحد فقط. في قضايا مثل الهجرة والحدود، مثلًا، تتداخل تقنيات الفرز والمراقبة مع سرديات الهوية، فتُنتج تدريجيًا تصنيفًا اجتماعيًا "طبيعيًا" للآخر بوصفه خطرًا. هذا ينسجم مع نقد بيغو وهويزمانس الذي يوضح كيف تتحول "مهنة الأمن" وشبكاتها إلى ماكينة لإعادة

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

إنتاج اللاأمن، وحينها تصبح الهوية أداةً لإدامة هذا الإنتاج لا مجرد موضوعٍ يتعرض للتهديد.(46)

رابعا- استتباعات منهجية: كيف نُشغِّل الهوية دون الوقوع في الجوهرانية؟

لتجنب الاختزال، يقترح هذا المقال تشغيل الهوية داخل التحليل عبر ثلاث قواعد منهجية:

لا نفترض الهوية؛ نرصد تشكّلها: أي تحليل للتهديد "على الهوية" يجب أن يبدأ من تتبع كيف صيغت الهوية في الخطاب والمؤسسات والتعليم والإعلام، وكيف جرى رسم حدود "نحن/هم"(47)

نميّز بين الهوية كادعاء والهوية كممارسة: قد تدّعي النخب وجود "هوية واحدة مهددة"، بينما الواقع الاجتماعي أكثر تعددًا وتعقيدًا.

نربط الهوية بالمعايير والتوقعات: لأن أثر الهوية على المعضلة الأمنية يتجسد عبر توقعات متبادلة ومعايير تفسيرية: متى تُقرأ خطوة دفاعية كعدوان؟ ومتى تُقرأ كإجراء طبيعي؟(48)

بهذا المعنى، لا تُستعمل الهوية كمفتاح سببي جاهز، بل كحقل يُنتج المعنى والشرعية والحدود الاجتماعية للتهديد-وهو ما يُكمل منطق المقال: تفكيك الفوضى يزعزع "حتمية" التهديد، وإعادة بناء المعضلة الأمنية تظهر دور التوقعات والتأويل، ومساءلة الهوية تمنع تحويل البناء الاجتماعي إلى جوهرٍ ثابت يعيد إنتاج يقينٍ جديد.

خاتمة:

تُظهر محاور المقال أن "التهديد" لا يمكن التعامل معه بوصفه معطًى جاهزًا تُمليه بيئة دولية ثابتة، بل بوصفه نتاجًا اجتماعيًا يتشكل عبر المعنى والشرعية والهوية والمؤسسة. فمن خلال تفكيك الفوضى، لم تعد البنية الدولية تُقرأ كقيدٍ مادي يولّد التهديد آليًا، بل كحيزٍ مفتوح تتحدد أنماط العلاقات داخله وفق معانٍ مشتركة وما ينتج عنها من ثقافات تفاعل (خصومة/منافسة/تعاون). وهذا التفكيك لا ينفي واقع

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

غياب السلطة المركزية، لكنه ينزع عنها "القوة التفسيرية المطلقة"، ويحوّل الفوضى من تفسير جاهز إلى سؤال: كيف تُحمَّل الفوضى بمعنى عدائي أو تعاوني؟

وبالانتقال إلى البناء الاجتماعي للتهديد، يتضح أن التهديد يتكثف عندما تُنجز السلطة تعريفًا معينًا للخطر ويُقبل اجتماعيًا، فتتحول قضية ما من السياسة العادية إلى منطق الاستثناء. هنا لا تكون اللغة مجرد أداة وصف، بل وسيلة إنتاج: فهي تُسمّي، وتُدرّج، وتُقنع، وتستدعي مرجعًا مهددًا، لكنها لا تعمل خارج شروطها الاجتماعية؛ إذ تتوقف فعالية التسمية الأمنية على الجمهور والسياق وموقع المتكلم داخل بنية السلطة. ومن ثمّ يصبح تحليل التهديد مستحيلًا دون إدماج سؤال "من يملك سلطة التعريف؟ "و"كيف تتحول التعريفات إلى سياسات عبر المؤسسات والحقول الأمنية وشبكات الخبرة؟"

أما المعضلة الأمنية، فتبيّن المراجعة البنائية أنها ليست قانونًا ميكانيكيًا ينبثق حتمًا من الفوضى، بل سيرورة تفاعلية/ بينذاتية تتشكل فيها الشكوك والتوقعات المتبادلة عبر الزمن. فالذي يرفع شدة المعضلة أو يخفضها ليس الفعل المادي وحده (تسلح/تحالف)، بل معنى هذا الفعل داخل علاقة اجتماعية محددة، ومدى وجود قواعد شفافية ومأسسة ومعايير تضبط سوء التأويل. وبذلك يغدو الأمن واللا أمن حصيلة تراكمية لتوقعات ومعايير، لا نتيجة فورية لتوزيع القدرات.

وتأتي مساءلة الهوية لتمنع سقوط التحليل البنائي في اختزال جديد. فإدخال الهوية في التحليل لا ينبغي أن يتحول إلى "سبب" جاهز يفسر التهديد مسبقًا؛ لأن الهوية نفسها سيرورة تتشكل عبر التوسيم والتفاوض وعلاقات القوة، وقد تكون في حالات كثيرة نتيجة لسياسات الأمن بقدر ما تُستعمل لتفسيرها. إن نقد اختزال الهوية يعيد ترتيب السببية: بدل "الهوية تُنتج الأمن"، يصبح جزء من التحليل هو "كيف تُنتج سياسات الأمن هوياتٍ صلبة تُعيد إنتاج التهديد".

انطلاقًا من هذه الحصيلة، يقترح المقال إطارًا تركيبيًا موجزًا لفهم بناء التهديد يقوم على ثلاث حلقات مترابطة:

صناعة المعنى: كيف يُسمّى الخطر ويُعرّف كتهديد وجودي؟

سلطة التعريف: من يمتلك شرعية التسمية وما شروط قبولها اجتماعيًا؟

ترجمة المعنى إلى سياسة: كيف تنتقل التسمية من خطاب إلى ممارسات وأجهزة وقوانين تُطبع الاستثناء وتعيد إنتاجه؟

وفي أفق بحثي تطبيقي، تبدو هذه المقاربة واعدة لفهم حالات مغاربية/متوسطية مثل: الهجرة والحدود، المنافسات الإقليمية، الأمن المجتمعي، والإرهاب، بشرط ألا يُختزل التحليل في الخطاب وحده. فالحاجة قائمة إلى الجمع بين تحليل الخطاب وتحليل الممارسة والمؤسسة (كيف تعمل أجهزة الأمن، كيف تُدار الحدود، كيف تُنتج الخبرة الأمنية) حتى نرصد كيف يستقر "التهديد" كحقيقة اجتماعية قابلة للتعميم.

أخيرًا، تُذكّر هذه الخاتمة بأن "مراجعات البنائية" ليست مجرد إضافة مفاهيمية على هامش النظريات الأمنية، بل هي إعادة ترتيب لأسئلة الحقل: من البحث عن التهديد كواقع إلى البحث عن التهديد كسيرورة إنتاج اجتماعي، ومن تفسير الأمن بالقوة وحدها إلى تفسيره بالمعنى والشرعية والهوية والمؤسسات. وهو ما يضع المقال داخل التحول الأوسع للدراسات الأمنية النقدية التي ترى أن الأمن ليس توصيفًا بريئًا، بل ممارسة سياسية

وبذلك يمكن الإجابة عن إشكالية المقال بالقول إن المقاربة البنائية أعادت صياغة مفهوم التهديد في الدراسات الأمنية من كونه معطًى موضوعيًا نابعًا مباشرة من الفوضى الدولية أو من تفاوت القدرات المادية، إلى كونه بناءً اجتماعيًا يتشكل داخل تفاعلات بينذاتية تجمع بين الخطاب والهوية والمعايير والمؤسسات. فالتهديد لا يكتسب دلالته الأمنية بسبب خصائصه المادية وحدها، بل من خلال عمليات تعريف وتأويل وشرعنة تمنحه معنى الخطر الوجودي، وتجعله مقبولًا اجتماعيًا.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

ومن ثمّ، فإن فهم التهديد يقتضي تحليل الشروط الاجتماعية والسياسية التي تسمح بإنتاجه وتداوله وترسيخه داخل الممارسة الأمنية، بدل الاكتفاء بالبحث عن مصادره المادية أو الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، تكشف المراجعات البنائية أن الأمن والتهديد ليسا حقائق ثابتة تُكتشف، بل سيرورات اجتماعية تُبنى وتُعاد صياغتها باستمرار عبر تفاعل الفاعلين والهويات والمعايير والمؤسسات.

الهوامش والمراجع:

(1)- Peter L. Berger & Thomas Luckmann: The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge, Anchor Books, USA, 1st ed., 1966, n/a, p. 201.

(2)- Alexander Wendt: "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics", International Organization, Cambridge University Press, Vol. 46, No. 2, 1992, p. 120.

(3)- David Campbell: Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity, University of Minnesota Press, USA, 1st ed., 1998, n/a, p. 22.

(4)- Barry Buzan; Ole Wæver; Jaap de Wilde: Security: A New Framework for Analysis, Lynne Rienner Publishers, USA, 1st ed., 1998, n/a, p. 43.

(5)- Alexander Wendt: Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, UK, 1st ed., 1999, n/a, p. 32

(6)- Ole Wæver: "Securitization and Desecuritization", in Ronnie D. Lipschutz (ed.), On Security, Columbia University Press, USA, 1st ed., 1995, n/a, p.14.

(7)- Jeffrey T. Checkel: "The Constructivist Turn in International Relations Theory", World Politics, Cambridge University Press, Vol. 50, No. 2, 1998, p. 175

(8)- Lene Hansen: "The Little Mermaid's Silent Security Dilemma and the Absence of Gender in the Copenhagen School", Millennium, SAGE Publications, Vol. 29, No. 2, 2000, p. 12.

(9)- Didier Bigo: "Security and Immigration: Toward a Critique of the Governmentality of Unease", Alternatives, SAGE Publications, Vol. 27, Special Issue, 2002, p. 61.

(10)- Thierry Balzacq: "The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context", European Journal of International Relations, SAGE Publications, Vol. 11, No. 2, 2005, p. 32.

(11)- Jef Huysmans: The Politics of Insecurity: Fear, Migration and Asylum in the EU, Routledge, UK, 1st ed., 2006, n/a, p.189.

(12)- Kenneth N. Waltz: Theory of International Politics, Addison- Wesley, USA, 1st ed., 1979, n/a, p.14.

(13)- John H. Herz: "Idealist Internationalism and the Security Dilemma", World Politics, Cambridge University Press, Vol. 2, No. 2, 1950, p. n/a.; Robert Jervis: "Cooperation Under the Security Dilemma", World Politics, Cambridge University Press, Vol. 30, No. 2, 1978, p. 160.

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

(14)- Alexander Wendt: "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics", International Organization, Cambridge University Press, Vol. 46, No. 2, 1992, p. 126.
(15)- Nicholas G. Onuf: World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations, University of South Carolina Press, USA, 1st ed., 1989, n/a, p. 42
(16)- Alexander Wendt: Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, UK, 1st ed., 1999, n/a, p. 475.
(17)- Jeffrey T. Checkel: "Social Constructivisms in Global and European Politics: A Review Essay", Review of International Studies, Cambridge University Press, Vol. 30, No. 2, 2004, p. 47.
(18)- Brian C. Schmidt: The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations, SUNY Press, USA, 1st ed., 1998, n/a, p. n/a.
(19)- Charles L. Glaser: "The Security Dilemma Revisited", World Politics, Cambridge University Press, Vol. 50, No. 1, 1997, p. 1002
(20)- Alexander Wendt: "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics", International Organization, Cambridge University Press, Vol. 46, No. 2, 1992, p. 12.
(21)- Arnold Wolfers: "'National Security' as an Ambiguous Symbol", Political Science Quarterly, Wiley (Academy of Political Science), Vol. 67, No. 4, 1952, p. 120.
(22)- Barry Buzan; Ole Wæver; Jaap de Wilde: Security: A New Framework for Analysis, Lynne Rienner Publishers, USA, 1st ed., 1998, n/a, p. 47.
(23)- J. L. Austin: How to Do Things with Words, Oxford University Press, UK, 1st ed., 1962, n/a, p. 37.
(24)- Thierry Balzacq: "The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context", European Journal of International Relations, SAGE Publications, Vol. 11, No. 2, 2005, p. 24.
(25)- Pierre Bourdieu: Langage et pouvoir symbolique, Éditions du Seuil, France, 1st ed., 2001, n/a, p. 14.
(26)- Michel Foucault: Surveiller et punir: Naissance de la prison, Gallimard, France, 1st ed., 1975, n/a, p. 9.
(27)- Didier Bigo: "Security and Immigration: Toward a Critique of the Governmentality of Unease", Alternatives, SAGE Publications, Vol. 27, Special Issue, 2002, p. 45.
(28)- Jef Huysmans: The Politics of Insecurity: Fear, Migration and Asylum in the EU, Routledge, UK, 1st ed., 2006, n/a, p. 17.
(29)- Jutta Weldes: "Constructing National Interests", European Journal of International Relations, SAGE Publications, Vol. 2, No. 3, 1996, p. 456.
(30)- John H. Herz: "Idealist Internationalism and the Security Dilemma", World Politics, Cambridge University Press, Vol. 2, No. 2, 1950, p. 365.
(31)- Robert Jervis: "Cooperation Under the Security Dilemma", World Politics, Cambridge University Press, Vol. 30, No. 2, 1978, p. 54.
(32)- Charles L. Glaser: "The Security Dilemma Revisited", World Politics, Cambridge University Press, Vol. 50, No. 1, 1997, p.501.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

(33)- Alexander Wendt: "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics", International Organization, Cambridge University Press, Vol. 46, No. 2, 1992, p. 45.
(34)- Alexander Wendt: Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, UK, 1st ed., 1999, n/a, p.213.
(35)- Ronald L. Jepperson; Alexander Wendt; Peter J. Katzenstein: "Norms, Identity, and Culture in National Security", in Peter J. Katzenstein (ed.), The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics, Columbia University Press, USA, 1st ed., 1996, n/a, p. 12.
(36)- Ted Hopf: "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", International Security, MIT Press, Vol. 23, No. 1, 1998, p. 315.
(37)- Emanuel Adler; Michael Barnett (eds.): Security Communities, Cambridge University Press, UK, 1st ed., 1998, n/a, p.278.
(38)- Paul Roe: Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma, Routledge, UK, 1st ed., 2005, n/a, p. 201
(39)- Bill McSweeney: Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations, Cambridge University Press, UK, 1st ed., 2004, n/a, p. 146.
(40)- Barry Buzan; Ole Wæver; Jaap de Wilde: Security: A New Framework for Analysis, Lynne Rienner Publishers, USA, 1st ed., 1998, n/a, p.2.
(41)- Bill McSweeney: Security, Identity and Interests, Cambridge University Press, UK, 1st ed., 2004, n/a, p. 32.
(42)- Alexander Wendt: Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, UK, 1st ed., 1999, n/a, p.78.
(43)- Rogers Brubaker: "Nationhood and the National Question in the Soviet Union and Post- Soviet Eurasia: An Institutionalist Account", Theory and Society, Springer, Vol. 23, No. 1, 1994, p. 145
(44)- Ole Wæver: "Securitization and Desecuritization", in Ronnie D. Lipschutz (ed.), On Security, Columbia University Press, USA, 1st ed., 1995, n/a, p. 122
(45)- Pierre Bourdieu: Langage et pouvoir symbolique, Éditions du Seuil, France, 1st ed., 2001, n/a, p. n/a.; Michel Foucault: Surveiller et punir: Naissance de la prison, Gallimard, France, 1st ed., 1975, n/a, p. 405
(46)- Didier Bigo: "Security and Immigration: Toward a Critique of the Governmentality of Unease", Alternatives, SAGE Publications, Vol. 27, Special Issue, 2002, p. n/a.; Jef Huysmans: The Politics of Insecurity: Fear, Migration and Asylum in the EU, Routledge, UK, 1st ed., 2006, n/a, p. 178.
(47)- Azmi Bishara: "Ta'ammulat fi Mas'alat al- Huwiyya [Reflections on Identity]", Tabayyun, Arab Center for Research and Policy Studies, Vol. 11, No. 1, 2022, p. 21.
(48)- Ronald L. Jepperson; Alexander Wendt; Peter J. Katzenstein: "Norms, Identity, and Culture in National Security", in Peter J. Katzenstein (ed.), The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics, Columbia University Press, USA, 1st ed., 1996, p. 43

EISSN: 2588-2368 ——————————— ISSN: 2352-975X